العرب
الأربعاء 2020/07/08
السنة 43 العدد 11755

تعيينات «كهربائية» تثير توترا سياسيا عاليا في لبنان

تيار المستقبل: قطاع الكهرباء لم يتحرّر من السيطرة السياسية

تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان خطوة إصلاحية من وجهة النظر الحكومية لا تلقى رضا القوى السياسية التي ترى بأن آلية اختيار الأعضاء لم تخل من اعتبارات سياسية ومحاصصات حزبية.

بيروت - عينت الحكومة اللبنانية أخيرا مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان، في خطوة تأجلت كثيرا وهي من ضمن عدد من الإجراءات التي يترقبها صندوق النقد الدولي والدول المانحة التي تطالب لبنان بإجراء إصلاحات جوهرية لاسيما في القطاعات التي تستنزف خزينة الدولة.

وعلى غرار التعيينات السابقة، لم تخل الإدارة الجديدة من منطق المحاصصة الطائفية والسياسية، الأمر الذي يجعل كثيرين يتشككون في قدرتها على معالجة أزمة المؤسسة التي تقدر خسائرها بنحو ملياري دولار سنويا، بما يمثل ضغطا كبيرا على المالية العامة للدولة، التي تشهد تدهورا غير مسبوق في ظل شح الدولار.

ومن ضمن نحو 18 إسما طرح على طاولة مجلس الوزراء الثلاثاء، تم اختيار ستة أعضاء وهم كالآتي: طارق عبدالله (سنّي)، حسين سلوم (شيعي)، سامر سليم (درزي)، كريم سابا (أورثوذكس)، حبيب سرور (كاثوليك) وشادي كريدي (ماروني).

وتم إرجاء النظر في تعيين الهيئة الناظمة للكهرباء في انتظار تعديل قانون الهيئة، واعتبر البعض أن هذه الخطوة لا تخلو من ألاعيب سياسية وأن الهدف منها تحويل الهيئة إلى استشارية لإبقاء القرار بيد وزير الطاقة المحسوب على التيار الوطني الحر.

ويسيطر التيار الوطني الحر على وزارة الطاقة منذ نحو 10 سنوات، وكانت هذه الحقيبة في السابق بأيدي حركة أمل الشيعية.

ومع بداية التسريبات عن الأعضاء الذين تم اختيارهم لمجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، انهالت التعليقات من الفرقاء السياسيين. وقال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في تغريدة على تويتر، "في ما يتعلق بملف الكهرباء، اعوجاج في البداية سيؤدي حكماً إلى اعوجاج في النتائج".

وتساءل جعجع "أولاً، ما نفع الهيئة الناظمة إذا جرِّدت من صلاحياتها، كما هو مقترح، وأصبحت مجرد هيئة استشارية لوزير الطاقة". وأضاف "ثانياً، ما نفع مجلس إدارة جديد إذا كان سيأتي على غرار مجالس الإدارة السابقة بالتعيين المباشر ومن دون اللجوء إلى الآلية التي كان مجلس النواب قد اقترحها. وهذا ما حدث اليوم في مجلس الوزراء".

من جهتها قالت الكتلة النيابية لتيار المستقبل لم "نتفاجأ بسياسة 'غب الطلب' في ملف التعيينات وخصوصاً في ملف الكهرباء وقد قدّم العهد والحكومة الصماء نموذجًا مكررًا عن الأداء المريب وتأكيد أن قطاع الكهرباء لم يتحرّر من السيطرة السياسية".

سمير جعجع

اعوجاج في البداية سيؤدي حكماً إلى اعوجاج في النتائج

وفي وقت سابق، غرد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط قائلا "في التعيينات الحكومية الأكل على أبوجنب على حساب الكفاءة والطوائف ومنها الدروز مع ابتلاع قطاع الكهرباء والهيئة الناظمة بدل الإصلاح المطلوب".

وجاء الاتفاق على مجلس الإدارة الجديد لمؤسسة كهرباء لبنان بعد تفاهمات جرت بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

ويبني منتقدو المجلس الجديد موقفهم على اعتماد أقطاب السلطة السياسية الحاليين، على التعيين المباشر، بدل الالتزام بآلية التعيين التي جرى إقرارها قبل فترة في مجلس النواب، ورسى الاختيار على شخصيات ذات ميولات سياسية معروفة، فيما تم تجاهل أشخاص تقدموا لعضوية المجلس وهم يتمتعون بالكفاءة اللازمة.

الانتقادات للمجلس الجديد لم تقتصر فقط على القوى المعارضة بل وأيضا الحلفاء، حيث اعتبر الوزير السابق صالح الغريب المقرب من رئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان أن "تعيين مجلس إدارة كهرباء لبنان خطوة إصلاحية مهمة، لكن الأهم هو تغيير طريقة تفكير إديسون غجر (وزير الطاقة ريمون غجر) في إدارة هذا القطاع".

وتوجه الغريب لغجر بالقول في تغريدة على حسابه عبر تويتر، "الناس كفرت من انقطاع الكهرباء وهوّي نازل فينا آليات خنفشارية.. شرّف جيب الفيول والكهرباء لتبطل الناس تسبّك".

وتشهد مختلف المناطق اللبنانيّة تقنينًا قاسيًا للتيار الكهربائي لساعات طويلة، في ظلّ شحّ في مادّة المازوت والوقود بسبب استحواذهما بالعملة الصعبة.

وأثر هذا التقنين ليس فقط على المواطنين بل وأيضا على مؤسسات الدولة ومنها المستشفيات في وقت تواجه الأخيرة وضعا ضاغطا بسبب أزمة تفشي جائحة كورونا.

وأعلنت إدارة مستشفى رفيق الحريري الجامعي مؤخرا أنه "بسبب الظروف القاسية التي تمرّ بها البلاد حالياً لناحية التقنين في الكهرباء، والتي طالت أخيراً المستشفى من خلال إخضاعه لجدول التقنين المطبق، قررت إدارة المستشفى اتخاذ إجراءات وتدابير لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية منها إيقاف العمل في أجهزة التكييف في كافة المكاتب الإدارية وبعض الممرات من أجل إعطاء الأولية للمرضى حرصاً منها على صحتهم وسلامتهم".

وأشارت الإدارة إلى أن "التبريد لم يتوقف في الأقسام الطبية كالعمليات والعناية الفائقة والطوارئ وغسيل الكلى وغيرها من الأقسام".

ويواجه لبنان أزمة مالية واقتصادية خانقة نتيجة الفساد والهدر الذي يضرب أركانه منذ سنوات، ولعل أزمة الكهرباء المزمنة في هذا البلد خير معبر عن ذلك، وربط صندوق النقد الدولي مؤخرا عودة المحادثات مع لبنان بوجوب اتخاذ خطوات إصلاحية في هذا الملف الذي بات ضاغطا خصوصا وأن البلد بات مهددا بالعتمة.

حسان دياب يبيع اللبنانيين الأوهام

بيروت - اعتبرت أوساط سياسية لبنانية كلام رئيس مجلس الوزراء اللبناني حسّان دياب في الجلسة التي عقدتها الحكومة الثلاثاء برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون، محاولة لبيع اللبنانيين الأوهام في وقت يتدهور فيه الوضع اللبناني على كلّ الصعد، خصوصا الكهرباء.

وتساءلت الأوساط كيف يمكن لحسان دياب الكلام عن "بصيص أمل يكبر" في وقت بات اللبنانيون يعيشون من دون كهرباء تقريبا، فيما لامس سعر الدولار عشرة آلاف ليرة بعدما كان، قبل أشهر قليلة، قبل تشكيل حكومته بحدود 1500 ليرة. وقالت هذه الأوساط إنّ كلّ ما في الأمر أن رئيس الحكومة اللبنانية متمسك بالبقاء في موقعه من جهة، ويرفض أخذ العلم بالانهيار الذي يعاني منه لبنان من جهة أخرى.

وقال رئيس الوزراء اللبناني في محاولة منه لإلقاء المسؤولية على الآخرين "هناك من يتمنى انهيار البلد ويعمل لمنع أي مساعدة عنه ويحاول تعطيل خطة افتتاح المطار (...) بصيص أمل يكبر وخلال أسابيع سيلمس اللبنانيون نتائج جهودنا لقطع الطرق وتلويث كل شيء وتسميم رئات الناس ومحاولة تسميم أفكارهم، إلا أن الأمل موجود بالخروج من الأزمة الخانقة".

ولوحظ في هذا المجال أنّه لم يحدد من يقصده بالجهات التي تعمل على منع المساعدات عن لبنان، مشيرا إلى خطة سمّيت "دعم السلّة الغذائية"، وهي خطّة مكتوب لها الفشل سلفا. وقال في هذا المجال إنّ "خطة دعم السلة الغذائية التي ستعلن اليوم هي حجر الزاوية في معالجة أزمة ارتفاع الأسعار، ويجب أن تكون نتائجها سريعة، وأن تكون المتابعة دقيقة وعلى مدار الساعة، لعدم إفشالها ومنع التجار من تشويه هدفها".

وزاد "إن رهاننا على قوة إرادة اللبنانيين وعلى نجاح خطة الحكومة وعلى دعم ومؤازرة إخوة من الدول العربية رفضوا التخلي عن لبنان. البداية كانت من العراق الذي استقبلنا وفداً وزارياً من حكومته، وستكون هناك متابعة مع الإخوة في العراق للوصول إلى النتائج المطلوبة في أسرع وقت".

ومعروف أن لا نتائج ملموسة من زيارة الوفد العراقي للبنان وأن هذا الوفد الذي ضمّ ثلاثة وزراء يخضع حاليا في بغداد لتساؤلات عن الهدف الحقيقي لزيارته في وقت يعاني فيه العراق من إفلاس حقيقي على الصعيدين المالي والاقتصادي.

واستغرب سياسي لبناني آخر كلام دياب الذي جاء فيه "أستطيع القول اليوم إن هناك بصيص أمل يكبر، وأعتقد بأنه خلال أسابيع سيلمس اللبنانيون نتائج الجهد الذي قمنا به خلال الفترة الماضية". ورأى في هذا الكلام مجرّد كلام لا علاقة له بالواقع، خصوصا في ظلّ غياب أيّ تقدّم في المفاوضات التي يجريها لبنان مع صندوق النقد الدولي وإصرار حزب الله على التحكّم بقرارات الدولة اللبنانية.

الأردن «تائه» بين الاعتماد على الذات والاقتراض الخارجي

عمان - يطبع التخبط والارتباك معالجات الحكومة الأردنية للوضع الاقتصادي الذي يشهد تدهورا، لاسيما مع تفشي جائحة كورونا التي لا يبدو أن هناك أفقا قريبا لاحتوائها.

وبعد أشهر من التسويق لأولوية الاعتماد على الذات، لاسيما مع ارتفاع المديونية التي تجاوزت سقف 43 مليار دولار، عادت حكومة عمر الرزاز مجددا إلى الرهان على الدعم الخارجي في شكل قروض وسندات، الأمر الذي من شأنه أن يعمق أزمة المملكة الاقتصادية على المدى المتوسط بدل حلها.

ويقول خبراء اقتصاد إن حديث الحكومة عن ضرورة الاعتماد على الذات كان شعارا غير قابل للتحقق في ظل ضعف الموارد والانتكاسات التي ألمت بالقطاعات الإنتاجية جراء تفشي كورونا، ويلفت الخبراء إلى أن الحكومة كانت قد بدأت قبل تفشي الجائحة في تبني سياسة تقشفية إلا أن الوضع لم يسر وفق ما هو مخطط له، لتجد الحكومة اليوم نفسها مجبرة على البحث عن حلول خارجية.

وأصدرت حكومة الرزاز مؤخرا سندات يوروبوند بقيمة 1.750 مليار دولار، وذلك لتسديد ديون مستحقة في الداخل، و"يأتي الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة 500 مليون دولار بفترة استحقاق 5 سنوات، وبسعر فائدة 4.95 في المئة، أما الثانية فهي بقيمة 1.250 مليار دولار بفترة استحقاق 10 سنوات، وبسعر فائدة 5.85 في المئة".

وهدف إصدار هذه السندات، التي هي وسيلة اقتراض من الأسواق العالمية، ضخ سيولة في القطاع الخاص عن طريق دفع المتأخرات المترتبة على الحكومة عبر السنوات الماضية، خاصة في قطاعات المستشفيات والأدوية والمقاولين والطاقة.

ويواجه القطاع الخاص في المملكة أزمة كبرى عمقها الإغلاق الشامل الذي امتد لأسابيع على خلفية جائحة كورونا، وتحاول الحكومة جاهدة إنعاشه من خلال حزمة من الإجراءات كان من بينها منح أصحاب العمل الحق في تخفيض أجور العملة إلى ما نسبته 60 في المئة، فضلا عن تقديم الدعم المالي للشركات المتضررة.

وأثنى رئيس الوزراء عمر الرزاز خلال زيارة أداها الاثنين إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الدعم الخارجي المستمر للأردن، معتبرا أنه يعكس ثقة عالمية سواء في ما يتعلق بأوجه الدعم أو إصدار سندات يوروبوند التي تمت أخيرا.

وقال الرزاز "هذه شهادات ثقة عالمية بالاقتصاد الأردني يعبر عنها الملك في المحافل الدولية، وهذه الثقة العالية للأردن بموقعه السياسي والإقليمي والاقتصادي والمجتمعي".

يبدو كلام الرزاز المحتفي بالحصول على المزيد من القروض مخالفا للوعود التي قطعها في العام 2019، حينما أكد أن حكومته تضع في صلب أولوياتها تخفيض نسبة المديونية.

وفي محاولة لطمأنة الشارع عن أن القروض والسندات التي تم الحصول عليها سيتم صرفها للأغراض المخصصة لها ووفق الأهداف المرسومة، شدد الرزاز في إطلالته الأخيرة على وجود رقابة داخلية من الحكومة ومن مجلس النواب وديوان المحاسبة كجهة رقابية مستقلة فضلا عن الرقابة التي تمارسها الدول والجهات المانحة على أوجه إنفاق هذه المساعدات.

من جهته أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي وسام الربضي «على توجيهات رئيس الوزراء بأهمية اتباع نهج الشفافية واطلاع المواطنين على آليات الرقابة والصرف والمنظومة المتبعة في المنح والقروض ودورها في تمويل المشاريع، مشيرا إلى العزم على نشر الكثير من هذه الأمور قريبا وشرحها للمواطن الاردني».

ولطالما أثيرت شكوك بشأن مآلات صرف المساعدات في الأردن، وهذا ما دفع الرزاز إلى التأكيد على مسألة الرقابة على تلك المساعدات.

ويظهر الرزاز ارتياحا حيال وضع المملكة، مسوقا إلى أن بلاده لا تزال تحظى بغطاء دولي قادر على انتشالها من كبواتها الاقتصادية رغم ما تواجهه الدول الصديقة من أزمات، الأمر الذي قابله البعض بتشكك وآخرون بقلق.

> **الحديث عن الاعتماد على الذات كان شعارا غير قابل للتحقق في ظل ضعف الموارد والانتكاسات التي ألمت بالقطاعات الإنتاجية**

وأعرب رئيس غرفة تجارة الأردن وعضو مجلس الأعيان نائل الكباريتي عن قلقه من مديونية المملكة، داعيا إلى ضرورة وضع استراتيجية مختلفة لمعالجتها.

وتتجاوز نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 110 في المئة حتى نهاية العام الحالي نتيجة الوضع الداخلي، ولجوء الحكومة إلى سياسة الاقتراض الخارجي.

ويواجه الأردن منذ سنوات أزمة اقتصادية مستفحلة عمقتها أزمات دول الجوار والسياسات الترقيعية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة.

ولم تشذ حكومة الرزاز التي تشكلت على خلفية احتجاجات شعبية غير مسبوقة في العام 2018 عن القاعدة، الأمر الذي عمق الأزمة وهو ما تعكسه ليس فقط نسب المديونية بل وأيضا ارتفاع معدلات البطالة التي قفزت إلى أكثر من 19 في المئة.

معالجات حكومية مرتبكة

لاءات أوروبية عربية تحاصر خطط الضم

عمان - حض وزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن الثلاثاء إسرائيل على التخلي عن خططها لضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

وقال الوزراء في بيان بعد قمة مشتركة عبر تقنية الفيديو "نحن متفقون على أن أي ضم للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 سيشكل خرقا للقانون الدولي وسيقوّض أسس عملية السلام".

وبموجب الاتفاق الذي تشكلت على أساسه الحكومة الائتلافية في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، حدد الأول من يوليو موعدا لإعلان استراتيجية تنفيذ جزء من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، والمتعلقة بضم المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة غور الأردن الاستراتيجية في الضفة الغربية.

ويرفض الفلسطينيون تماما هذا المشروع. وحتى الآن، ليس هناك أيّ إعلان رسمي إسرائيلي بشأن الضم، وأكدت إسرائيل فقط أن المحادثات تتواصل مع المسؤولين الأميركيين والمسؤولين الأمنيين الإسرائيليين.

وأكد الوزراء في البيان الذي نشرته وزارة الخارجية الألمانية "لن نعترف بأيّ تعديل في حدود عام 1967 لا يوافق عليه طرفا النزاع".

وأضافوا "يمكن لإجراء مماثل أن تكون له عواقب خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، ما سيشكل عائقاً أساسيا أمام الجهود الهادفة لتحقيق سلام شامل وعادل".

وحذروا من أن الضم ستكون له "تداعيات على العلاقة مع إسرائيل"، مذكرين بالتزامهم بحل الدولتين بناء على القانون الدولي.

وفي الأسابيع الأخيرة، شن الاتحاد الأوروبي حملة دبلوماسية ضد مشاريع الضم.